Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (4), Issue (1) July(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

الاوضاع السياسية الهندية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٥

م.م. جنان مهدي جاسم

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

Ministry of Higher Education and Scientific Research Mustansiriya University Faculty of Education Department of Geography Indian political conditions before and after World War II until 1945

Asst Lecturer : Jenan Mahdi Jassem

College of Education - Al-Mustansiriya University
jinan.me@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :

تعد الهند إحدى اهم الدول الحضارية بقيمتها التاريخية والاقتصادية في العالم، لذلك كانت وعلى مراحل وجودها محط أنظار المتنفذين المحليين والاستعمار الغربي وبالاخص بريطانيا التي جعلتها في مرتبة جوهرة التاج البريطاني. وعلى هذا الاساس جاء البحث بعرض أوضاع الهند السياسة والاقتصادية وتزعم غاندي للحركة الوطنية ونشاط الاحزاب على الساحة السياسية الهندية وانقسام الهند على اساس طائفي وعرقي والنزاعات الدموية التي حصلت جراء ذلك الانقسام والظروف الدولية المرافقة لكل تلك الاحداث .

Summary:

India is considered one of the most important civilizational countries in terms of its historical and economic value in the world. Therefore, throughout the stages of its existence, it was the focus of attention of influential locals and Western colonialism, especially Britain, which placed it in the rank of the jewel of the British crown. On this basis, the research presented India's political and economic conditions, Gandhi's leadership of the national movement, party activity on the Indian political scene, India's division on sectarian and ethnic lines, the bloody conflicts that occurred as a result of that division, and the international circumstances accompanying all of these events

المقدمة:

تعد الهند إحدى اهم الدول الحضارية بقيمتها التاريخية والاقتصادية في العالم، لذلك كانت وعلى مراحل وجودها محط أنظار المتنفذين المحليين والاستعمار الغربي وبالاخص بريطانيا التي جعلتها في مرتبة جوهرة التاج البريطاني.تناولت في هذا البحث اوضاع الهند السياسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية من خلال اربع محاور، في المحور الاول: تناولت اوضاع الهند بين الحربين العالميتين وتزعم غاندي للحركة الوطنية ودور الحركة الوطنية في الهند، اما في المحور الثاني تناولت الهند خلال الحرب العالمية الثانية وموقف الهند من الحرب حيث كانت في تلك الحقبة ثلاثة تيارات في داخل حزب المؤتمر الوطني الهندي منهم يؤيد الوقوف الى جانب بريطانيا ومنهم كان يقول ليس من مصلحة الهند انحيازها لبريطانيا، بينما يذهب التيار الثالث الى الوقوف الى جانب اعداء بريطانيا في الحرب .اما المحور الثالث هو استقلال الهند في عام ١٩٤٧ الذي نتج عنه تقسيم الهند الى دولتين وهما الهند الهندوسية وباكستان المسلمة والذي نتج عنه مشاكل عديدة ومن ابرزها مشكلة كشمير، التي خصصنا لها المحور الرابع

واهمية هذا الاقليم من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للهند وباكستان .اعتمدت الدراسة على عدة مصادر من كتب ورسائل علمية وبحوث أغنت البحث بالكثير من المعلومات العلمية والتاريخية المهمة.

المحور الاول الهند بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩:بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ تزعم غاندي حزب المؤتمر الوطني الهندي عام ١٩١٩ ، فكان ذلك فاتحة لتحوله إلى حزب شعبي جماهيري، اذ عمل على تبديل دستور الحزب تبديلا أساسيا، فجعله دستورا ديمقراطيا من خلال انخراط الفلاحين إلى صفوفه فضلا عن الصناعيين، ثم اعلن عن سياسته التي نظمت مبدأ المقاطعة السياسية والاقتصادية لبريطانيا وفي المجالات الأخرى كلها، مصحوبة باتباع اساليب اللاعنف للمطالبة بالحرية والاستقلال، مؤكدا على أهمية تحقيق وحدة الشعب الهندي بكافة أديانه وقومياته ومذاهبه، مركزا على وحدة المسلمين والهندوس . وخلال السنوات الممتدة بين ١٩٢٧-١٩٣٦ اشتدت الحركة الوطنية في الهند . واشترك الملايين من الهنود بالمظاهرات والاضرابات واتخذت تجاههم اشد الاجراءات التعسفية تجاه الشعب الهندي، وان هذه الإجراءات لم تزد النار الا لهيبا.[١] قاد غاندي العديد من الاضرابات ضد الحكومة البريطانية خلال عشرينات القرن العشرين، وبسبب الوضع الاقتصادي العالمي لحدوث الأزمات الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ تأثرت بريطانيا بها كثيرا ، فسارعت باتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية في الهند لتخفيف حدة الأزمة، ومنها تسريح العمال الهنود وزيادة الضرائب، وحينئذ قدم غاندي عددا من المطالب الى الحكومة البريطانية منها :

- تقليل نفقات الجيش إلى النصف.
- تقليل رواتب موظفي الدولة .
- تعديل سعر إنقاص ضريبة الأرض .
- حماية صناعات الهند والروبية العملة الهندية .
- انقاص ضريبة الملح.[٢]لم تستجيب الحكومة وبدأت القوى الوطنية بالتحرك عام ١٩٣٠ وبدأت المسيرة التي استمرت نحو ٢٤ يوما في عموم القطر وحالة عصيان للقانون احتجاجا على مضاعفة ضريبة الملح ، وبينما كان العصيان المدني في الهند على أشده، عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر المائدة المستديرة في لندن إلا أن الحركة الوطنية الهندية لم تعترف بهذا المؤتمر، واضطرت الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمر ثاني دعت اليه (حزب المؤتمر لإيجاد حل لها، وهي الوطني الهندي) عام ١٩٣١ وخلال المؤتمر طرح غاندي المشاكل التي يتطلب حلها بشكل عاجل ومنها :

١- الحالة السياسية في البنغال، إذ قامت الحكومة بحملة شديدة ضد العاملين في الحقل السياسي لقمع الحركة الوطنية هناك .

٢- الحركة الوطنية المتصاعدة في الحدود الشمالية للهند .

٣- النشاط الوطني في منطقة (الله اباد) الذي كان من دوافعه عدم استطاعة الفلاحين الفقراء دفع مبالغ إيجار الأرض بسبب الكساد العالمي وهبوط الأسعار[٣]. وبعد فشل هذا المؤتمر في إيجاد أي حل لهذه المشاكل، أعلن الحزب العصيان الذي استمر ثلاث سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٣، وفي نهاية عام ١٩٣٠ أخذت الحكومة البريطانية تتفاوض مع حزب المؤتمر وطلبت منه ايقاف العصيان المدني، ووعدت بإجراء إصلاحات دستورية شاملة بحيث تفسح مجالاً أكبر لاسهام الهنود في السلطة، وفي عام ١٩٣٤ صادق البرلمان البريطاني على قانون حكومة الهند الذي وضع دستورا جديدا لها، سمح بموجبه للمقاطعات بقسط من السيادة المحلية . حينها أوقف حزب المؤتمر العصيان المدني، ورفعت الحكومة الحظر المفروض عليه، وفي عام ١٩٣٧ أعلنت عن نيتها إجراء انتخابات عامة في عموم الهند، وقرر الحزب الاشتراك في هذه الانتخابات، وأحرز الحزب نجاحا ساحقا في أغلب المقاطعات، وشكلت وزارات من اعضاء الحزب نفسه، وأفرج عن الزعماءالسياسيين وازاء هذا التطور سارت الأمور في الهند بشكل اعتيادي وانتعشت الحالة الاقتصادية فيها بشكل ملحوظ.[٤]

المحور الثاني: الهند خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥: بقيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وبما ان بريطانيا كانت من دول الحلفاء وكانت الهند دولة تابعة لها، فكان لزاما عليها أتخاذ موقف من الحرب، فظهرت ثلاثة تيارات داخل (حزب المؤتمر الوطني الهندي) الاول الذي كانت الأكثرية تؤيده رأى ان ليس من مصلحة الهند الانحياز في الحرب الى جانب بريطانيا الاستعمارية في وقت تكون فيه الهند غير حرة. ورأى التيار الثاني ان على الهند أن تسهم في الحرب لضمان حريتها وتطوير الحكم الذاتي، بينما رأى التيار الثالث التعاون مع أعداء بريطانيا، ولما كان رأي التيار الاول هو السائد، وجهت حينها الحكومة البريطانية تعليماتها لحكومة الهند ببذل المساعي لإعادة التعاون بينها وبين حزب المؤتمر، فدارت المناقشات بين الطرفين عام ١٩٤٢حول تعاون الهند مع بريطانيا مقابل منح الهند الاستقلال بعد الحرب، ومنح باكستان الاستقلال عن الهند اذا رغبت، إذ كان محمد علي جناح زعيم (حزب الرابطة الاسلامية) من المطالبين باستقلال باكستان عن الهند.[٥] وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩-١٩٤٥ رفض حزب المؤتمر الوطني الهندي مشاركة الهند في تلك الحرب، وانسحب أعضاؤه من المجلس التشريعي، فاستغل جناح تلك التطورات، وأعلن في ٢٣ آذار ١٩٤٠ في لاهور عن رغبته في تشكيل الولايات ذات الاكثرية المسلمة وإعلانها دولة مستقلة، وصرح قائلاً : أي مشروع دستوري لا يتضمن هذه المطاليب يعد مرفوضا.وفي رغبة منه لتحقيق المطالب أعلاه، من جهة، وكسب ود الحكومة البريطانية من جهة أخرى، أعلن حزب الرابطة الإسلامية عن وقوفه إلى جانب المجهود الحربي البريطاني في الحرب العالمية الثانية، ومعارضته لموقف حزب المؤتمر الوطني الهندي الرافض لمثل تلك القرارات.[٦]وفي عام ١٩٤٢ أجبرت ظروف الحرب الحكومة البريطانية على إرسال وفد برئاسة رئيس مجلس العموم البريطاني وحامل أختام الملك سترافورد دكريبس إلى شبه القارة الهندية لطرح مشروع نظام الدومنيون بصفته مشروع استعماري ، وفي الوقت الذي رفض فيه حزب المؤتمر الوطني الهندي هذا المشروع، وطالب بتشكيل حكومة وطنية بدلا عنه ، حينها اصر حزب الرابطة الإسلامية على إصدار قرار يتعلق بتأسيس دولة خاصة بالمسلمين، وبعد فشل مهمة المبعوث البريطاني في شبه القارة الهندية، رأى الحزبان أن من الضرورة بدء مرحلة جديدة من المفاوضات لإنهاء حالة الصراع والخلاف بينهما؛ فعقد كل من غاندي، وجناح للمدة ما بين١٩-٢٧ أيلول ١٩٤٤ أكثر من أربعة عشر لقاء للتفاوض في المشاكل العالقة بين الجانبين، وعلى الرغم من اتفاق الحزبيين على التعاون فيما بينهما، إلا أن المباحثات التي عقدها المبعوث البريطاني اللورد برسيفال وايفل مع زعماء الحزبين قد باءت بالفشل بسبب تعنت كل منهما بموقفه.[٧]وفي ٨ نيسان١٩٤٦ اجتمع أعضاء المجالس التشريعية المركزية والإقليمية وممثلين عن حزب الرابطة الإسلامية مع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب في دلهي، وهنا أكدوا رغبتهم السابقة بقيام دولة خاصة بالمسلمين، وطالبوا البريطانيين لمساعدتهم في تأسيس دولة لهم مؤكدين أن مئتي مليون مسلم في شبه القارة الهندية ينتمون إلى عقيدة تنظم كل النواحي في حياتهم، وأن تلك العقيدة تختلف جذرياً عن العقيدة الهندوسية وفلسفتها، وأن مسلمي الهند لن يخضعوا لأي دستور يقضي بوحدة الهند ، ولمواجهة هذه التطورات على الساحة السياسية في شبه القارة الهندية شكل حزب المؤتمر الوطني الهندي حكومة مؤقتة برئاسة جواهر لال نهرو، ورفض حزب الرابطة الإسلامية في أيلول١٩٤٦المشاركة في الجمعية التأسيسية مما أدى إلى خلق أزمة سياسية كادت أن تطيح بالحكومة الجديدة ، وفي السياق نفسه عمت الفوضى شبه القارة الهندية إثر العصيان الذي أقدم عليه حزب الرابطة في البنجاب والذي أدى إلى استقالة الحكومة المؤقتة في هذا الإقليم معلناً عن تولي اللورد مونتباتن بصفته مبعوثا من الحكومة البريطانية تنفيذ ذلك حال وصوله، وبسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على كل من بريطانيا من جهة، وشبه القارة الهندية من جهة أخرى، وافق مجلس العموم البريطاني في١٥ تموز ١٩٤٧ على (قانون استقلال الهند) الذي نص على تقسيم شبه القارة الهندية إلى حكومتين: دولة الهند، ودولة باكستان، وبعد شهر أي في ١٥ آب من العام نفسه سلمت بريطانيا السلطة في شبة القارة الهندية إلى الحكومتين أعلاه، وبموجبه أصبح محمد علي جناح رئيسا للحكومة الباكستانية التي ظهرت- منذ ذلك التاريخ - كدولة مستقلة على الساحة الدولية بهذا الاسم .[٨] يتضح لنا انه على الرغم من انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، فأن الظروف الاقتصادية التي مرت بها حكومة لندن جعلتها تأخذ بالحسبان تقليص النفقات، وتخفيف الضغط على الميزانية العسكرية من خلال الانسحاب من بعض مستعمراتها ومن بينها شبه القارة الهندية .وبعد ان جرت أحداث دامية بين المسلمين والسلطات المحلية في الهند، قام رئيس الوزراء البريطاني كلمنت اتلي بإصدار قرار في ٢٠ شباط ١٩٤٧ تضمن عزمه على تنفيذ نقل السلطة إلى الهند في موعد لا يتجاوز حزيران من عام ١٩٤٨ إلا ان الحركة الوطنية رفضت ذلك، وانطلقت في انتفاضة جماهيرية ١٩٤٢ فردت عليها بريطانيا بالقاء القبض على قادة الانتفاضة كافة وزجوا في السجن، وكان من بينهم (غاندي) وعلى الرغم من ذلك عاودت الجماهير الهندية الانتفاضة عام ١٩٤٣ وواصلت الحركة الوطنية نضالاتها بمقاطعة الحكم البريطاني وممارسة العصيان المدني، الذي أستمر منذ عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٥ وهو تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية .[٩]

المحور الثالث: استقلال الهند ١٩٤٧ :بانتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بقى الوضع السياسي في الهند منذراً بالخطر، ووجد البريطانيون بأنه لم يعد بإمكانهم الاحتفاظ بالهند لأطول من هذا كمستعمرة ، وبوصول حزب العمال البريطاني اي (الحكومة العمالية) الى الحكم البريطاني عام ١٩٤٥ عندها ناقش مجلس العموم البريطاني شؤون الهند، وتوصل الى قرار أكد ضرورة الانسحاب من الهند ، لاسيما وان الحرب قد أنهكت قوى جميع الاطراف الدولية والعالمية. وأستنزفت قواها وقد طرحت بريطانيا دستور جديد عرف بـ" قانون حكومة الهند " , الذي صادق عليه مجلس العموم البريطاني في العام نفسه ، ووافق عليه حزب المؤتمر الوطني الهندي في عام ١٩٣٦, وعلى الرغم من أن الدستور لم يحتوي في بنوده على ضمانات استقلال شبه القارة الهندية ، الا ان الحزبين قد اشتركا في انتخابات عام١٩٣٧.[١٠]وفي ايلول ١٩٤٥ أعلن نائب الملك البريطاني في الهند ان انتخابات المجالس التشريعية المركزية ستجري خلال عام ١٩٤٦ التي خاضها حزب المؤتمر على أساس استقلال الهند ووحدتها، وخاضها حزب الرابطة الاسلامية على أساس إنشاء دولة باكستان، ونتيجة لتلكؤ الحكومة البريطانية في حل المشكلات ومنح الهند الاستقلال، زاد تذمر الشعب،

وعمت الاضرابات الطائفية في (كلكتا) وعلى إثر ذلك شكل (حزب المؤتمر الوطني الهندي) في ايلول ١٩٤٦ حكومة مؤقتة برئاسة جواهر لال نهرو – أحد اعضاء الحزب البارزين– وكانت هذه أول حكومة وطنية في الهند، وعلى الرغم من موافقة حزب الرابطة الاسلامية على أشتراكه في الحكومة المؤقتة إلا إنه لم يشترك في الجمعية التأسيسية، ومنذ عام ١٩٤٧ ابتدأ حزب الرابطة بحملة عصيان مدني في إقليم (البنجاب) , وعمت الاضرابات في أغلب المدن الهندية وأشتركت فيها الطوائف الدينية المختلفة , لذلك قررت الحكومة البريطانية اجراء استفتاء في اقليم البنغال والبنجاب والسند لممثلي المجموعات القبيلة حول مسألة تقسيم الهند، ولما وافقت الاطراف المعنية على تقسيم البلاد الى قسمين، تم عقد مؤتمر (المائدة المستديرة) في نيودلهي بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤٧ ونتج عنه[١١]:

١ – إعلان قيام دولتين الهند وباكستان بحدودهما القائمة

٢ – دمج معظم الإمارات بالدولة الهندية .

٣ – جلاء القوات البريطانية عن البلاد في حد أقصاه ١٥ اب١٩٤٧

٤– إنهاء تبعية الهند للإمبراطورية البريطانية والغاء منصب نائب الملك مع الموافقة على منح لقب (الحاكم العام) على الهند فقط.[١٢] اما بالنسبة لباكستان فقد أُعلن تعيين (محمد علي جناح) منذ ٩ تموز ١٩٤٧ حاكماً عاماً على باكستان ثم كتب نائب الملك في الهند صيغة التقسيم، وأعلن في١٥ آب ١٩٤٧ استقلال الهند عن باكستان، فتشكلت دولتان هندوسية هي الهند واسلامية وهي باكستان.

المشاكل التي واجهت الهند بعد أستقلالها: عند تقسيم شبه القارة الهندية الى الهند وباكستان عام ١٩٤٧ جرى رسم الحدود بين الدولتين الجديدتين دون اي اعتبار للتركيب القومي او العرقي لسكان الاقاليم المختلفة، كما تم إهمال الروابط الاقتصادية والثقافية والجغرافية التي تربط المنطقتين، ولما كان المسلمون لا يشكلون أغلبية إلا في شمال شرقي وشمال غربي الهند، فقد تشكلت باكستان بتوحيد هاتين المنطقتين الواقعتين في أقصى طرفي شبه القارة الهندية ، اللتين تفصل بينهما مساحة من اراضي الهند تمتد لمسافة تقدر بنحو الف ميل وسمي الجزءان بعد ذلك باكستان الغربية وباكستان الشرقية، التي انفصلت عن باكستان الغربية مكونة دولة بنغلادش.[١٣]

اما المشاكل التي نجمت عن التقسيم فتمثلت بما يأتي :

١– مشكلة الامارات الوطنية: منح قانون الاستقلال لعام ١٩٤٧ الامارات الوطنية حق الاستقلال او الانضمام الى اي من الدولتين الجديدتين، وبعد ان أندمجت أغلب الامارات مع بعضها، بقيت ثلاث امارات لم تحل مشكلتها وهي (حيدر اباد) و(جوناكادا) و(كشمير) , وبعد مدة حلت مشكلة امارتي(حيدر اباد) و(جوناكادا) بانضمامهما الى الهند ، اما بالنسبة لكشمير التي تحتل موقعاً إستراتيجياً مهماً في جنوب القارة الاسيوية فحدودها الشرقية والشمالية تتاخم حدود الصين في التبت, وفي الشمال الغربي يقع شريط ضيق من افغانستان, وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان, وفي الجنوب تقع الهند, وبهذا فإن قضية كشمير ترتبط بتوازن القوى في هذه المنطقة, وان أهميتها للهند إستراتيجية , إذ تشكل عمقاً أمنياً أمام الصين وباكستان, ومدخلاً للأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية , اما أهميتها بالنسبة لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية , إذ تتجه طرقها الرئيسة شطر باكستان الغربية .[١٤] كانت غالبية سكان كشمير من المسلمين، فقد طلب حاكمها الهندوسي المهراجا في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٧ بالانضمام الى الهند بعد أن أستقدم جماعات من الهندوس الى الإمارة لزيادة عدد الهندوس على المسلمين، الذين شنوا حملة من الاضرابات تحولت بعدئذ الى ثورة كبرى، وتمكن الثوار من تشكيل جيش عرف بأسم الازاد، وأتخذت الثورة في كشمير طابع الصراع بين الهند وباكستان، إذ أرسلت الهند جيوشها للقضاء على جيش (الازاد) وبسبب عدم الوصول الى حل لمشكلة كشمير.[١٥] رفعت الهند القضية الى هيئة الامم المتحدة اواخر عام ١٩٤٧ واتخذ المجلس قراره بإجراء أستفتاء في كشمير بعد انسحاب قوات الطرفين منها، إلا أنهما رفضا الأمر، فعادت هيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية من جديد، وتوصلت الى قرار في تموز١٩٤٧ مفاده إرسال لجنة دولية الى الهند وباكستان، وأقرت اللجنة الهدنة بين الطرفين، ودخلت حيز التنفيذ اوائل عام ١٩٤٩ ، وعد الخط الفاصل بين الطرفين مؤقتاً الى حين حل القضية بشكل نهائي على إثر استفتاء يجري بين الكشميريين. وبعد مدة صار الخط المؤقت خطا نهائيا، وتم تقسيم كشمير عملياً دون أن يعترف به رسمياً، فضمت باكستان منطقة كشمير الاصلية حيث غالبية سكانها من المسلمين، بينما ضمت الهند منطقة (جامو) حيث غالبية سكانها من الهندوس وتسببت المشكلة الكشميرية بتوتر العلاقات الهندية– الباكستانية وادت الى قيام ثلاثة حروب بين الدولتين الجديدتين .[١٦]

٢– مشكلة اللاجئين: جرى تقسيم البلاد على أساس ديني، إلا أ ن ذلك لم يمنع أن تبقى ملايين عدة من الهندوس في باكستان كذلك ملايين من المسلمين في الهند، وبعد التقسيم مباشرة حدثت حرب طائفية في بلدة (اميتار) في شرقي اقليم البنجاب بعد هجوم الهندوس ويساعدهم السيخ في ذلك على المسلمين هناك فطالبت باكستان الحكومة الهندية بأنهاء العداء ضد المسلمين، وولدت مشكلة الحرب الطائفية مشكلة تدفق اللاجئين الى البلدين

كلاً الى طائفته، الأمر الذي أدى الى حدوث مشكلة كبيرة لكلا البلدين في مسألة ايوائهم واطعامهم وتوفير الاعمال لهم.[١٧]

٣- المشاكل الاقتصادية والمالية: اما المشاكل الاقتصادية فكانت كثيرة ومتشابكة ، ومنها مشكلة تقسيم قنوات الري التي صممت وفق أسس اقتصادية خالصة قبل تبلور فكرة التقسيم، لذا فالتقسيم السياسي قاد الى تقسيم غير محدد لقنوات الري وترك الحصة الأكبر منها في الاراضي الهندية التي سيطرت على أغلب هذه القنوات، اما المشاكل المالية ومنها مشكلة تقسيم الاحتياط النقدي بين الدولتين الجديدتين ، فقد حرمت باكستان من حصتها من الرصيد النقدي لحكومة ما قبل التقسيم، الذي كان قيمته أربعة ملايين روبية ، وطالبت باكستان بمليون لحصتها ولم توافق الهند ، وفي كانون الاول ١٩٤٧، توصلت الحكومتان لاتفاقية مالية بين الطرفين وبموجبها حددت حصة باكستان بـ ٧٥٠ الف روبية.[١٨] والى جانب مشكلة الإحتياط النقدي كان هناك مشكلة الديون المترتبة على كل من الدولتين لبريطانيا ثمن مشاريع أنظمة الري وسكك الحديد ، وبذلك كانت المشاكل الاقتصادية والمالية مترافقة مع عملية الاستقلال السياسي لكلتا الدولتين.

المحور الرابع: الصراع على كشمير : في البداية يمكن القول ان الأهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير كان نتيجة بروز عوامل متعددة لها تأثيرها المباشر في الصراع ومنها أهمية الموقع الجغرافي ويقع في مقدمة هذه العوامل كونها تشكل أفضل تمركز جغرافي ونقطة تماس بين دول كبرى وأخرى متصارعة حولها تفوقها حجماً ومكاناً وقوة ويقع في مقدمتها الصين والهند وباكستان وأفغانستان. أن أهمية كشمير الاستراتيجية يحددها موقعها الجغرافي حيث تقع كشمر في أقصى الشمال من القارة الهندية وفي قلب المنطقة الجنوبية لآسيا الوسطى وحدودها متاخمة لأربع دول في الصين في الحدود الشرقية والشمالية الشرقية وفي الشمال الغربي شريط ضيق من أفغانستان وفي الغرب والجنوب الغربي باكستان أما الهند فهي على الحدود الجنوبية وبهذا الموقع تحتل كشمير مركزا استراتيجياً هاماً فيما بين دول شبه القارة الهندية والدول المجاورة لها[١٩] وذلك يوضح ان لإقليم كشمير أهمية جغرافية فهو يحتل موقعا استراتيجياً مهماً في حساب القارة الأسيوية بحدوده الشرقية والشمالية الشرقية تتاخم حدود الصين الشمال الغربي يقع شريط ضيق في أفغانستان هو شريط وعلى بضعة أميال منه يقع إقليم تركستان وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان وتبلغ مساحة الاقليم ٢٤٠٠٣٠٠كم٢ وتسيطر الهند على الجزء الاكبر منه ويقدر عدد سكانه حوالي ١٢ مليون نسمة ويشكل المسلمون ٦٨٪ اما السيخ والهندوس والبوذية فيشكلون ٣٢٪ من عدد سكانه وبما ان الهند سيطرت على ثلثي مساحته فإننا نجد أن عدد السكان في الجزء الهندي اكثر بكثير من عدد السكان في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان فعدد سكان الجزء الهندي حوالي ١٠ مليون نسمة أما الجزء الباكستاني فعدد سكانه حوالي نصف مليون نسمة تكمن الاهمية الاستراتيجية لموقع كشمير في ان حدودها تحتوي على مفاتيح الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة، والتي تخترق حدودها مع جيرانها وانها تتحكم بالطرق ومحاور المواصلات بين شبه القارة الهندية وبين اقليم التبت وما بعدها من وراء سلاسل الجبال شمالا، لذا عدت كشمير من احد الابواب الرئيسية التي تصل بين الهند واسيا.[٢٠] يمتاز اقليم كشمير بجمال طبيعته وبديع أجواءه وهو من اجمل المناطق السياحية ويصفه البعض بأنه سويسرا آسيا لقد جعل الموقع الجيوستراتيجي لكشمير ان تلتقي فيه اربعة اقاليم جغرافية هي آسيا الوسطى من الشمال، والتبت من الشرق، وجنوب آسيا من الجنوب والشرق الاوسط من الغرب، وثلاثة اقاليم تمثل حضارات عريقة هي حضارة العالم الاسلامي والحضارة الصينية والحضارة الهندية، هذه التركيبة المحيطة بكشمير قد انعكست على الواقع الحضاري والعقائدي لتركيبة كشمير الاجتماعية حيث ان الشعب الكشميري منقسم الى ثلاث مجموعات دينية هي الاسلامية والهندوسية والبوذية، ولهذا الموقع الحساس اولاها البريطانيون أهمية خاصة، فبينما تركوا لهذه الأمارة حكمها الذاتي في الشؤون الداخلية فهم قاموا بوضع مراكز بريطانية على النقاط الحدودية الاستراتيجية لقناعتهم بأن أي تدخل روسي او افغاني في الهند لن يأتي الا عبر ارض كشمير.[٢١] لم تغب اهمية موقع كشمير عن الساسة الباكستانيون، وأن سيطرة باكستان على كشمير تجعلها على اتصال حدودي مع الاتحاد السوفيتي والصين، ولما له من أهمية كبيرة في توثيق العلاقات مع هاتين القوتين الكبيرتين وكذلك توسيع منافذها الحدودية واتصالها الجغرافي بعدد اكبر من الدول، ان موقع كشمير في الجزء الشمالي الشرقي من باكستان يجعل منها منطقة هامة للأمن القومي الباكستاني وان هذا الامن يعد مهددا في حالة سيطرة الهند على كشمير وكذلك تهديد الحياة الاقتصادية لباكستان.[٢٢]

نشاة الصراع تم تقسيم القارة الهندية على أساس التكوين الديني لسكان المناطق المختلفة فظهرت الى الوجود دولة باكستان في ١٥ اب ١٩٤٨ بقيادة محمد علي جناح كدولة اسلامية يدين شعبها بالإسلام، اما دولة الهند وهي التي تمثل مساحة شاسعة بالمقارنة مع دولة باكستان فيدين شعبها بديانات متعددة تأتي في المرتبة الاولى فيها الديانة الهندوسية وبذلك يرجع تاريخ النزاع الكشميري بين الهند والباكستان الى اب ١٩٤٧حيث لم يتم اقرار وضع كشمير في مرحلة التقسيم سواء بالانضمام الى الهند او الى باكستان، وبالأخص ان اغلبية السكان كانوا مسلمين في الوقت الذي كانت الهيئة الحاكمة من الهنود وفي وقت التقسيم طالب حاكم كشمير الهندوسي ابقائها على حالها دون ضمها الى اي من الدولتين، وكان لبريطانيا دورا فاعلا في خلق مشاكل

شبه القارة الهندية ومسألة كشمير واحدة من هذه المسائل، كان هنالك ٥٦٠ امارة من ضمنها كشمير وهي امارات شبه مستقلة ومرتبطة بالتاج البريطاني عن طريق الحاكم العام ومن مسؤولية التاج البريطاني حماية هذه الامارات وإدارة شؤونها الخارجية والدفاع عنها. ان تقسيم شبه القارة الهندية اسفر عن ظهور الكثير من المشاكل فيما يخص الامارات في انضمامها الى الهند او باكستان وخاصة كشمير وجوناكدت وحيدر آباد حيث ان بعض هذه المشاكل حل بالقوة من قبل الهند مثل قضية جوناكدت وحيدر آباد، اما مسألة كشمير بقيت دون حل لفترة طويلة من الزمن ونشبت الكثير من النزاعات بين الهند وباكستان تلك النزاعات التي تهدد هذا الكيان السياسي الضخم المتمثل في شبه القارة الهندية .[٢٣]وبعد أن تم الاعلان عن تقسيم الهند كان حاكم كشمير (هاري سينغ) يريد الانضمام الى الهند بينما الشعب الكشميري كان يرغب بانضمام الى باكستان ولم تستطع الهند ضمها بالقوة كما فعلت مع حيدر آباد وجوناكدت، فبدأت الاضطرابات بعد ان اعلن حاكم كشمير في عام ١٩٤٧ الالتحاق بالهند واعلنت الهند ارسال قوة لحماية كشمير وتألفت حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير) وتشكل بها جيش وساندتهم باكستان، إلا ان قسم منها بقي تحت سيطرة الهنود لتقم الحرب الهندية – الباكستانية الاولى واستمر القتال بين الهند وباكستان فترة تزيد عن العام الى ان توقف في كانون الثاني ١٩٤٩عندما تدخلت الأمم المتحدة لوقف اطلاق النار عند خط الهدنة، ليتجدد الصراع في اب ١٩٦٥ ليصدر مجلس الأمن في ٢٠ ايلول ١٩٥٦ قرارا بإيقاف القتال وانسحاب قوات الطرفين الى خطوط وقف اطلاق النار التي تم تحديدها في عام ١٩٤٩ أن الموقف الحيادي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي آنذاك جعل منه ان يلعب دور الوسيط بين أطراف الصراع عبر اجتماع طشقند الذي نتج عنه التوقيع على اتفاقية طشقند بين محمد ايوب خان ورئيس الوزراء الهندي شاستري والتي ركزت على النقاط الاتية[٢٤] :

- انسحاب قوات الطرفين الى الخطوط السابقة .
- اعادة العلاقات الطبيعية بينهما .
- حل مشكلة اللاجئين .
- اطلاق سراح أسرى الحرب.

– وقف الحملات الدعائية وان كان الجانبان قد توصلا الى تجميد الموقف في اتفاقية طشقند الا ان مشكلة كشمير ما زالت قابلة للانفجار في أي لحظة . استمرت العلاقات الهندية – الباكستانية بالحذر والقلق الشديد اذ تمثل مشكلة كشمير معبرا حقيقيا بالنسبة للهند وباكستان، مما عقد امكانيات الحل ووضع العلاقات بينهما اسوأ لاسيما وان نزاع كشمير بقي بدون حل وكلا الدولتين يطالبان بالإقليم مما اظهر حالة مجددة للتوتر حيث يستند كل من الطرفين الى مجموعة أسس في مباحثها للإقليم, ومن ادعاءات الهند بالمباحثات هو ان حكومة كشمير الشرعية وافقت بانضمام الى الهند عند قيام حكومة الهند منذ عام ١٩٤٧وقامت الهند بمشاريع تنمية لكشمير كمد شبكة كثيفة من طرق المواصلات البرية والحديدية مع الهند، اضافة الى مشروعات توزيع الاراضي .[٢٥]كانت الهند ترى ان مستقبل كشمير اكثر تقدما في حال ضمها الى الهند لما تحويه الهند من اسواق اكثر اتساعا وباعتبارها أكثر تصنيعاً من باكستان. – يمكن الاتفاق دوليا على مشكلة المياه التي تثيرها باكستان وترى بأنه يجب حماية المليون هندوسي الذي يعيشون في جنوب جامو اما الادعاءات التي تستند عليها باكستان بالمباحثات حول كشمير فهي ان غالبية سكان كشمير من المسلمين قبل تقسيم شبه القارة الهندية فأن كشمير كانت مرتبطة بباكستان الحالية عبر طرق برية، وكان توجهها التجاري نحو باكستان وان سيطرة الهند على كشمير تعرض نظام الري في باكستان للخطر ومشروعات القوى الكهربائية المائية وذلك اعلى نهر السند ورافدان من روافده تجري من كشمير. كما ان سيطرة الهند على كشمير تهدد الأمن القومي الباكستاني، وان سيطرة باكستان على كشمير تعد أساسية لحماية مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ضد اطماع جماعات الباتان الافغانية غير ان تتصل كشمير بباكستان بروابط شتى كالعادات والتقاليد واللغة وغيرها من الامور. [٢٦]

الخاتمة :

شهدت شبه القارة الهندية خلال الاستعمار البريطاني للهند وبعد الحرب العالمية الثانية تصاعداً في الصراع الديني بين الهندوس والمسلمين، وهو صراع حاولت بريطانيا في البداية توظيفه لصالحها في شبه القارة ولكن الامور انفلتت من يدها الامر الذي دفعها نحو الاستسلام لإرادة شعوب شبه القارة الهندية، فما كان امامهم الا الاستجابة لرغبة الشعب ومنح الاستقلال لعموم شبه القارة تاركة اياها تتصارع مع الآلاف من المشاكل العرقية والدينية والحدودية، فتأتي في مقدمة هذه المشاكل مشكلة كشمير فتعد الصراعات والأزمات التي تشهدها القارة الأسيوية تضعف من مستقبل القارة وذلك بما لها من ازدهار منظور في القرن الحالي، بالإضافة الى ما تعانيه من اشكاليات أمنية متعددة ومنها الانتشار النووي داخلها، وعدم استقرار الدول الاسيوية الناتج من عدم تحقيق الاندماج الداخلي بالتالي فان الصراع الهندي الباكستاني على اقليم كشمير واحداً من الصراعات المتعددة في آسيا، وهذا الصراع القائم حول كشمير الذي يتأجج احياناً ثم يعاد الى الفتور احياناً أخرى، من خلال ما تقدم يتبين ان الاهمية والدور الاستراتيجي

التي تمثلها كشمير يجعلها تعطي عمقاً استراتيجياً أكبر لمن يسيطر عليها، ففي ظل المتغيرات الجديدة التي تشهدها المنطقة فإن السيطرة على هذا الإقليم من شأنه أن يساعد من يسيطر عليه على إمكانية القيام بدور إقليمي ودولي أكبر، فمن جهة هي ذات مخزون نفطي كبير وذات اهمية استراتيجية استثنائية واضحة.

الهوامش والمصادر :

١- صلاح المختار، جذور وملابسات الصراع الهندي الباكستاني ، مجلة الدراسات العربية ، العدد ٥ ، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٢.

٢- جودة حسنين جودة ، جغرافية اسيا الإقليمية ، الاسكندرية : منشأة المعارف , مصر، ١٩٨٥, ص ٣٣.

٣- عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٤, ص٢٥٨ .

٤- نورمان بالمر ، النظام السياسي في الهند ، ترجمة : محمد فتح الله الخطيب ، ط ا، القاهرة ، ١٩٦٥ , ص ٥٤.

٥- حسن عبد علي كاظم الطائي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه باكستان ١٩٤٧-١٩٦٠ , اطروحة دكتوراه , كلية الآداب , جامعة بغداد، ٢٠٠٤ , ص ٢.

٦- حسن ابو طالب ، تأريخ باكستان الاجتماعي والاستراتيجي، مجلة المنار، العدد ٦ , ٤ تشرين الأول ، ١٩٨٧, ص ٤٥.

٧- صلاح المختار، مصدر سابق، ص٤١ .

٨- عبدالحميد البطريق ، باكستان في ماضيها وحاضرها، دار المعارف، مصر، د ت , ص ٧.

٩- عبد الرزاق مطلك الفهد ، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث ، الموصل ،١٩٨٥, ص٢٤.

١٠- فاروق حسان الخزرجي، التطورات السياسية الداخلية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١ , اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، ٢٠٠٥ ص ١١٨; نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر ، ط١, بغداد، ٢٠٠٦, ص٦ .

١١- نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق , ص٧.

١٢- حسن عبد علي كاظم الطائي ، مصدر سابق , ص٢.

١٣- اسماعيل احمد ياغي ، تاريخ شرق اسيا الحديث، ط١ , مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٤ , ص٦.

١٤- نوري عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص٢٢؛ أصغر خان ، الحرب الباكستانية الهندية ، ترجمة : لطيف جوهر ، لندن , ١٩٧١، ص٨٧ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط١، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت , ١٩٧٤, ص٦٧.

١٥- ستار جبار علاء الدليمي ، تطورات النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧-١٩٩٧ , رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد،١٩٩٨, ص٢٦-٢٧ .

١٦- خولة طالب لفتة ، العلاقات الهندية – السوفيتية ١٩٤٧-١٩٦٤ , اطروحة دكتوراه , غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦.

١٧- انتصار علي نجم، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد , ٢٠٠٢, ص١٠٩-١١١ .

١٨- رأفت غنيمي الشيخ واخرون ، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة , ١٩٩٥ .

١٩- علي صالح محمد عضيبة ، العلاقات الأمريكية – الباكستانية في المجالات السياسية والإستراتيجية ١٩٤٧-١٩٧١, ط١, عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦, ص١.

٢٠- محمد سلمان حمد الجنابي، ازمة كشمير واثرها على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥, ص ١٢١ ؛ سبلة طلال ياسين، محمد علي جناح ودوره السياسي في تأسيس دولة باكستان ١٩٠٤-١٩٤٨ , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة البصرة , ٢٠١١, ص ١٩.

٢١- سحر عبد السلام مهدي ، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه باكستان ١٩٤٧-١٩٧١ , رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،

٢٠١٧ , ص ١٦-٢٦.

٢٢- نزار عبد الكريم حسن و احمد مجيد جاسم ، مستقبل الصراع الهندي الباكستاني تجاه اقليم كشمير ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد : ٤٩ , ٣١ تموز, ٢٠٢١, ص٢١٥-٢٤٦ .

٢٣- بشير عبد الفتاح ، الصراع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير ، مجلة السياسة الدولية, العدد ١٣٧, ١٩٩٩, ص٢٣ ؛ عصام عبد الفتاح، المهاتما غاندي محرر المقهورين، دمشق، دار الكتاب العربي , ٢٠٠٨, ص٣٨.

٢٤- احسان حقي ، مأساة كشمير المسلمة ، ط١ ، الدار السعودي للنشر والتوزيع ، جده، ١٩٧٠, ص٨.

٢٥- المصدر نفسه .

٢٦- علي عظم محمد كردي، مشكلة كشمير، دراسة توثيقية، مجلة الغدير العدد ٨، جامعة الكوفة ، كلية الاداب،٢٠٠٦, ص١٨.